ان يلتى بالكلام على نسق واحد فتأمل قوله بحسب الوضع هذا احترز عن المجاز وهو متعلق
باستعمال وقد اشار بهذا الى ان العدد المشترك قد يعاد من البعض ويهم منه بلا كل بحسب اللغة
بل مجاز الاجل قول المحقق الا وذلك مثل اسم الاشارة على ما يأتي للشرح قوله فلا يقال هذا مثلا
ويراد به اه من العام الاولى ان يزيد هو بعد قوله ويراد به الامر العام اراده بسند الوضع
لاجل تمام التفريع قوله الذي هو مفهوم كلي اضافة مفهوم للمشار اليه للبيان ان اريد بالمشار
بالمشار اليه المعنى اما ان اريد به هذا البعض كان من اضافة المدلول للدال لان البعض المشار
اليه مدلوله المفهوم الكلي وهو محدد مذ ثبتت الاشارة له قوله واذا كان كذلك كان ثابتة
بمعنى ثبت والكاف التشبيه زائدة والاشارة لما ذكر اي واذا ثبت ما ذكر من ان البعض موضوع
لكل فرد متشخص متعقل بقيد مشترك متعقله وأشار الشارح بقوله بما ذكر الى ان الجار في قوله
فيتعقل للتفريع على عام من كون الموضوع له كل فرد متعقل بقيد مشترك قوله فيتعقل مبتدأ
وقوله ان الخ خبره وتعقل مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وقوله المشترك بدل او عطف
بيان وقوله حتى اسم الاشارة مجرورة الة للوضع اي للوضع المعهود وهو وضع البعض
لكل فرد بخصوصه من المشخصات قوله فيقوله كذا اي لا يظهر كون الفاء للتفريع لعدم تقدم
ما يتفرع عليه ما ذكر بل هي فاء الفصيحة اي اذا اردت اعراب هذه الجملة فنقول كذا
قيل ولك ان تجعله مفرعا على رجوع الضمير للامر المشترك لا رجوعه له والتعقل مع
انما التعقل هو الحدث سابقا يشير الى ان المتنازع فيه كونه الة او موضوعا له الفرد
المشترك لا التعقل قوله بتقدير اللام اي قبل ان هو قوله مفهوم على الخبر ظاهره ان كل
جزء من المعطوف مع انها عاطفة فيه تسامح والموجب لتقدير اللام في المعطوف الاشارة
الى تصحيح الاخبار في كلام المحقق وحاصله ان الاخبار بقوله الة عن التعقل غير صحيح لان التعقل
فيجز الالة لا عند بعض الامر الكلي الذي تلاحظ به الجزئيات ليوضع لها البعض واجيب
بان في الكلام حذف من المعطوف المشير اليه بان الة الوضع وان كانت
جزئي في الظاهر على المعنى في الخبر الحقيقي والتقدير فتعقل الوضع المشترك ثابت لاجل

كون

كون ذلك المشترك الة للوضع لا لانه الموضوع له قوله ان قدر فتعقل مصدرا اي مضافا
للمفعول بعد حذف الفاعل وعلى هذا القراءة قال الشارح فيما قدر الفاعل بعد تعقل ويلزم
على هذا التقدير الذي قدره تغيير اعراب المحقق فان تابع اسم الاشارة كان قبل التقدير مجرورا
وصار بعده منصوبا قوله من الثلاثي المجرد اي وهو عقل وقوله منصوب على الحال
اي من نائب الفاعل وهو اسم الاشارة وقوله عطف عليه اي بدون تقدير لام لانه
فلا لا علة حتى يحتاج لها اي فتعقل ذلك المشترك الة لا موضوع له ثم لا يخفى انه
على جعله مصدرا يكون مصدر المزيد وهو تعقل فيكون في ادائه مصدرا بالتاء الفوقية
والقاف المشددة واما جعله مضارعا مبنيا للمفعول فيقتضي في ادائه بالياء التحتية
وعدم تشديد القاف فهذه البعضية بعيدة من ذلك بحيث كانت نسخة المحقق بالتاء الفوقية
لم يثبت احتمال قراءته فعلا وان كانت بالياء التحتية فلا يتأتى احتمال المصدرية الا
ان يقال ان نسخة المحقق قابلة من نقط الحرف الاول او يقال ان ما ذكره الاحتمالين
للمتجاوزين لنفس الكلمة مع قطع النظر عن نقطها قوله فالوضع كلي وصفه بالكلية
من باب وصف الشيء بوصف الة التي هي سبب فيه لان الالة كلية واما هو باعتبار
ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع بجزئي كما انه كذلك باعتبار الموضوع له
قوله كما قررناه اي قال سابقا والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه
والى هذه النسخ فيما الذي ذكره المحقق هنا اشار الشارح سابقا على ما سيجيء في اشارة الله
قوله اي البعض في جعل اسم الاشارة لما ذكر من البعض اولى من جعله للوضع اذ يلزم عليه
يكون ذلك ليس واقعا موقعه وهو الاشارة للبعيد ولا يصح جعل مثل اسم الاشارة
عليه لان الوضع ليس اسم الاشارة فلا صح بتقدير مضاف اي وضع اسم الاشارة
عليه فعلى التكلف المستغنى عنه بجعل اسم الاشارة للبعض المذكور قوله
نزل ك هذا جواب عما يقال كيف اشار بذلك الموضوع للاشخاص المعينة الى الامر
الكلي وهو البعض الموضوع لمشخص باعتبار امر عام وحاصل الجواب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)